

محادثات «معمقة» بين الحكومة الفرنسية و«ستاندرد أند بورز» حول دينها



أفادت رئيسة الوزراء الفرنسية إليزابيت بورن، بأن «حكومتها أجرت محادثات معمقة جداً مع ستاندرد أند بورز أبرزت خلالها إصلاحاتها، قبل أن تصدر الوكالة تصنيفها الائتماني للدين الفرنسي في مطلع يونيو/ حزيران». وفي مقابلة بثتها إذاعة «راديو جي» الأحد، أوضحت بورن رداً على سؤال حول مخاطر تخفيض تصنيف البلد بعد إجراء مماثل قامت به وكالة فيتش في نهاية إبريل/ نيسان، أن «وزير الاقتصاد والمال برونو لومير أجرى محادثات معمقة جداً، قدم خلالها توضيحات مفصلة إلى ستاندرد أند بورز حول كل ما قمنا به لضبط ماليتنا العامة». وأضافت: «أعتقد أننا نجري إصلاحات وعرضنا مؤخراً مساراً لماليتنا حتى العام 2027، نعتزم في إطاره وطبقاً لما تعهد به رئيس الجمهورية، خفض عجزنا إلى 2.7% (من إجمالي الناتج المحلي) في العام 2027». وقالت: «لدينا أيضاً الالتزام في إطار هذا المسار بخفض ديننا، وهذا ما تسنى لوزير الاقتصاد شرحه لستاندرد أند بورز».

وتقوم وكالات التصنيف الكبرى بانتظام بتقييم قدرة الدول على سداد ديونها. وفي نهاية إبريل/ نيسان، خفضت وكالة فيتش تصنيف فرنسا درجة واحدة من «إيه إيه» إلى «إيه إيه سلبى»، مشيرة إلى «التوتر الاجتماعي الشديد حول مسألة إصلاح النظام التقاعدي».

وبالنسبة لمخاطر حصول انكماش في فرنسا، أكدت رئيسة الوزراء أن «الحكومة تعمل على منع حصول ذلك». وقالت: «لسنا مجرد متفرجين نتساءل ما سيكون الوضع»، بل أكدت «نعمل لدعم شركاتنا والنمو الاقتصادي، من أجل تحقيق النمو بما يخدم الانتقال في مجال البيئة ونموذجنا الاجتماعي».

((أ ف ب

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.